



الكوميديا تجمع
ثلاث دول
في «بنات الماريونيت»

كاص 15



مصور الكاظمي
في مهمة صعبة
لاستعادة هبة الدولة

كاص 19



ماذا ترك
الوفد الروسي
عند الأسد

كاص 2



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الثلاثاء 2020/09/08

20 محرم 1442

السنة 43 العدد 11814

Tuesday 08/09/2020

43rd Year, Issue 11814

العرب

التضليل الإعلامي حول جزيرة سقطرى ورقة إخوان اليمن لدعم القاعدة

عدن - تواعد تنظيم القاعدة في اليمن بشن هجمات على قوات التحالف العربي والمجلس الانتقالي الجنوبي تعليقا على الأخبار التي روجت لها وسائل إعلام قطرية وإخوانية خلال الأيام الماضية حول اعتراف دولة الإمارات إقامة قاعدة عسكرية مشتركة مع الإسرائيليين في جزيرة سقطرى.

وهذا البيان المنسوب إلى القاعدة بشأن ما وصفه بالعمليات الانتحارية و«الانغماسية» في الجزيرة وخارجها وفقا للبيان الذي جاء فيه «نقول لليهود وعملائهم الإماراتيين إن حضرتهم إلى سقطرى ستكونون في مرمى نيراننا، ولن تكونوا في مامن من عملياتنا الاستشهادية والانغماسية».

وتطابق الخطاب الإعلامي الذي تضمنه بيان القاعدة مع خطاب التشويه الذي تبنته مواقع إعلامية قطرية وإخوانية وحثوية تجاه دولة الإمارات على وجه التحديد، والذي تصاعد في أعقاب اتفاق السلام بين أبوظبي وتل أبيب.

وقالت سياسية مبنية إن استخدام العلاقات الإماراتية - الإسرائيلية في سياق حملة الاستهداف الممنهجة التي تتبعها الموحدة والتنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين بات إستراتيجية جديدة بعد استدعاء وسائل الإعلام القطرية والإخوانية لورقة الإرهاب في صراعها مع دول التحالف من خلال التحريض المباشر والتهئية الإعلامية لأعمال الجماعات الإرهابية التي يعمل الكثير منها كادع عسكري لأجندة الإخوان المسلمين.

وأضافت المصادر، في تصريح لـ«العرب»، أن توظيف ورقة سقطرى في الصراع بين قطر وتركيا من جهة والتحالف العربي من جهة أخرى مرّ بعدة مراحل بدأت بإشاعة أخبار عن شروع التحالف في نهب وتدمير الإرث الطبيعي في الجزيرة، مروراً بتسريب أخبار عن محاولات تغيير الهوية السياسية لسكان الجزيرة وإقامة قواعد عسكرية فيها، وصولاً إلى الحديث عن إقامة قاعدة عسكرية واستخبارية إسرائيلية فيها بهدف استفزاز الرأي العام اليمني والتهئية الإعلامية والسياسية لتنفيذ عمليات استهداف مباشرة ضد قوات التحالف العربي والمجلس الانتقالي الجنوبي من خلال أذرع مسلحة مرتبطة بالإخوان وقطر.

وكشفت المصادر عن تسريب الدوحة، بالتنسيق مع التيار الموالي لها في الحكومة اليمنية، معلومات مضللة عن إقامة قواعد عسكرية لدولة الإمارات في محافظة أرخبيل سقطرى اليمنية منذ وقت مبكر بالرغم من عدم وجود أي قوات



مشير المشري
مصدر خبر إنشاء قواعد إسرائيلية في سقطرى ملق من الأساس

وأضاف المشري في تصريح لـ«العرب» أن إغفال وسائل الإعلام القطرية، التي روجت الخبر، الإشارة إلى المصدر الذي نقل عنه الموقع المذكور، محاولة متعمدة لإضفاء طابع تضليلي بهدف منح مصداقية للخبر.

ويكشف المتابع المهني لمصدر الخبر الأصلي، الذي نقل المعلومات عن مصدر يمني، أن الخبر في الأساس مصنوع في مطابخ القوى المعادية للتحالف العربي في اليمن وفي مقدمتها الحوثيون.

وحذرت مصادر سياسية يمنية من أن قراءة النشاط القطري في اليمن خلال الأونة الأخيرة تؤكد اعتراف دولة توظيف كل الأدوات المتاحة في نقل المعركة إلى مستوى أخطر من خلال استخدام الجماعات الإرهابية وتحويل إنشاء معسكرات ما يسمى «الحشد الشعبي» والتورط المباشر في تمويل الميليشيات الحوثية بالمال والسلاح والطائرات المسيرة لاستهداف دول التحالف.

ونقلت مصادر إعلامية غربية عن ضابط مخابرات سابق تورط الدوحة في دعم الحوثيين من أجل استهداف أهداف في السعودية، وفقا لما ذكرته صحيفة «داي بريس» النمساوية الناطقة بالألمانية.

مفوضية الانتخابات في ليبيا.. إضعاف ممنهج يعيق إجراء الاستحقاقات

إنفاق بسطاء على اللجنة المركزية للانتخابات المحلية وتهميش للمفوضية



هل يثق الليبيون في الانتخابات

وأشار رئيس مفوضية الانتخابات في تصريحات لقناة ليبيا المحلية إلى أن قرار خفض الرواتب، الذي اتخذته حكومة الوفاق في سياق إجراءات التقشف بعد الضربة التي تلقاها الاقتصاد بسبب إيقاف ضخ النفط احتجاجا على إنفاق عائلته على تسديد رواتب المرتزقة السوريين واحتكارها لدى مناطق وأطراف سياسية معينة مقابل تهيش المنطقتين الشرقية والجنوبية، أدى إلى استقالة عدد كبير من موظفي الهيئة، ولفت إلى رفض الحكومة توظيف 70 شخصا جرى تدريبهم وتحضيرهم للإشراف على العملية الانتخابية المقبلة. وجرى آخر انتخابات محلية في 4 سبتمبر الماضي في مدينة مصراتة وسط مشاركة ضعيفة لم تتجاوز نسبة 27 في المئة.

وأعربت البعثة الأممية للدعم في ليبيا عن ترحيبها بالانتخابات البلدية في مصراتة، مبيّنة أن الانتخابات أثبتت

واشار رئيس مفوضية الانتخابات في تصريحات لقناة ليبيا المحلية إلى أن قرار خفض الرواتب، الذي اتخذته حكومة الوفاق في سياق إجراءات التقشف بعد الضربة التي تلقاها الاقتصاد بسبب إيقاف ضخ النفط احتجاجا على إنفاق عائلته على تسديد رواتب المرتزقة السوريين واحتكارها لدى مناطق وأطراف سياسية معينة مقابل تهيش المنطقتين الشرقية والجنوبية، أدى إلى استقالة عدد كبير من موظفي الهيئة، ولفت إلى رفض الحكومة توظيف 70 شخصا جرى تدريبهم وتحضيرهم للإشراف على العملية الانتخابية المقبلة. وجرى آخر انتخابات محلية في 4 سبتمبر الماضي في مدينة مصراتة وسط مشاركة ضعيفة لم تتجاوز نسبة 27 في المئة.

وأعربت البعثة الأممية للدعم في ليبيا عن ترحيبها بالانتخابات البلدية في مصراتة، مبيّنة أن الانتخابات أثبتت

وأطلق فايز السراج مبادرتين الأولى في 2018 والثانية في 2019، تنص كلتاهما على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية لكن تصريحات السراج تؤكد أن المبادرتين كانتا غير جديتين.

وتتواتر الأنباء بأن أحد أهم الأسباب التي دفعت القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر إلى تنفيذ الهجوم على طرابلس كان وجود مخطط يسعون الإسلاميون لتفويضه في مؤتمر غدامس الذي الغي بسبب الهجوم، يتمثل في إجراء انتخابات تشريعية وتاجيل الرئاسة بحجة عدم إصدار الدستور في حين أن الكثير من السياسيين يرون أنه بالإمكان تنقيح الإعلان الدستوري لإجراء الانتخابات الرئاسية، وهو المقترح الذي يبدو أن الإسلاميين يرفضونه.

وتأتي تصريحات السراج مع بدء جولات جديدة للحوار في مدينة بوزنيقة المغربية يرى كثيرون أنها بمثابة الدوران في حلقة مفرغة في حين أن الطريق الأقصر لإنهاء الأزمة السياسية وإيقاف العمليات العسكرية يتمثل في إجراء انتخابات عامة.

ورغم ما بتواتر من أنباء بشأن تحديد خارطة الطريق القادمة لمواعيد تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية على أساس دستوري، إلا أن متابعين لا يستبعدون إمكانية التخصيص على ذلك وعدم تطبيقه تماما كما حصل مع اتفاق الصخيرات الذي تم تنفيذ بنوده بانتقائية.

واستعرض السراج الوضع المالي الصعب الذي تمر به مفوضية الانتخابات شدد على أن حكومة الوفاق تجاوزت ما تنص عليه التشريعات بان المفوضية جسم مستقل لا يتبع أي جهة خوفا من أن «تخضع لأهواء السلطة التنفيذية، لكننا صرنا تابعين لحكومة الوفاق منذ 2016».

وأضاف أن «الحكومة تعامل المفوضية التي تعد واحدة من المؤسسات السيادية في البلاد بنفس الطريقة التي تتعامل بها مع باقي المجالات وأنها خفضت في ميزانيتها إلى 400 ألف دينار ليبي، أي ما يعادل 300 ألف دولار، مقابل تخصص ميزانية تقدر بعشرة أضعاف ميزانية المفوضية للجنة المركزية للانتخابات المحلية».

وتقسم مهمة إجراء الانتخابات في ليبيا على جسيمين، الأول هو مفوضية الانتخابات ومهمتها تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية وعمليات الاستفتاء، أما الجسم الثاني فيتمثل في اللجنة المركزية للانتخابات المحلية.

من المحروقي
تونس - المح رئيس المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا عماد السراج إلى تعمد حكومة الوفاق إضعاف المفوضية ماليًا وتهميش دورها، مقابل الإنفاق بسخاء على اللجنة المركزية للانتخابات المحلية ما يطرح تساؤلات بشأن استعداد هذه السلطة للتخلي عن الحكم والتبادل السلمي للسلطة.

واتهم السراج في تصريحات إعلامية محلية حكومة الوفاق، التي يسيطر عليها الإسلاميون، بعرقلة إجراء عملية الاستفتاء على الدستور التي من المفترض أنها الخطوة الأساسية لإجراء الانتخابات الرئاسية التي يحرص الإسلاميون على عرقلتها أكثر من الانتخابات التشريعية، لافتا إلى أن الحكومة رفضت ضخ ميزانية لإجراء الاستفتاء.

ويرى مراقبون أن الإسلاميين باتوا يخشون الانتخابات منذ خسارتهم للانتخابات التشريعية سنة 2014 ما دفعهم إلى الانقلاب على نتائجها من خلال ما عرف حينئذ بانقلاب فجر ليبيا الذي فجر الأزمة السياسية التي تعانيها البلاد إلى اليوم.

وبحسب هؤلاء المراقبين فإن هدف الإسلاميين وداعميهم الدوليين هو تسويق العملية الانتخابية وتاجيلها إلى تاريخ غير مسمى لمنع صعود أطراف جديدة تزيحهم من الحكم.

ومنذ توقيع اتفاق الصخيرات الذي ينظر إليه على أنه لم يقدم شيئا لليبيا سوى إعادة الاعتراف الدولي بالإسلاميين الذين لفظتهم صنابير الاقتراع، وبدء حكومة الوفاق المنبثقة عنه العمل من طرابلس، تردد مقترح إجراء الانتخابات في أكثر من مرة، وهو المقترح الذي لا يرفضه الإسلاميون علنا وإنما عن طريق انفصال عراقيين تحول دون إجرائها، وخاصة عرقلة الاستفتاء على الدستور.

وكان مؤتمر باريس الذي عقد في مايو 2018 أول من نص على ضرورة إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية قبل نهاية العام، وهو نفس الأمر الذي نص عليه مؤتمر روما، لكنه بقي حبرا على ورق.



عماد السراج
حكومة الوفاق رفضت
ضخ ميزانية لإجراء
الاستفتاء على الدستور

عبير موسى تحوز رضا ثلث التونسيين والنهضة تتراجع

وحلفائها بانهم وفروا المناخ المناسب لاستمرار المجموعات المتطرفة بالرغم من الضربات القوية التي تلقفتها خلال السنوات الماضية.

والآن، قالت عبير موسى إنه أصبح واضحا أن «الدولة التونسية تتخاضل في مكافحة الإرهاب مع تواصل خطر تركه للأخطبوط الجماعية والحزبي والسياسي الموجود الذي ينشط ويقوم بتبويض الإرهاب».

وهددت عبير موسى خلال مؤتمر صحافي في البرلمان «بالتوجه للأليات الدولية وبالجوء إلى المنظم الأممي والمؤسسات القضائية الدولية لإجبار تونس على مكافحة الإرهاب في صورة عدم تحريكها لتفكيك منظومة الإرهاب».

حركة النهضة التي انسحبت من حكومة الفخفاخ، إلى حالة التوتر السياسي العالي خاصة في ظل الخلافات بين رئيس البرلمان راشد الغنوشي والرئيس التونسي قيس سعيد صاحب الشعبية الكبيرة، وهو ما أدى إلى خيبة أمل كبيرة في الأحزاب لدى الشارع.

واعتبر هؤلاء المتابعون أن شعبية الأحزاب المحسوبة على الثورة ستستمر في التراجع بسبب الفشل في الملفات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة العجز عن مواجهة تحركات مجموعات متطرفة تستفيد من الصراع السياسي لتنفيذ هجمات بائسة مثل هجوم الأحد في مدينة سوسة السياحية، وتوجه أصابع الاتهام إلى حركة النهضة

ومصالحه المباشرة، وهو ما فشلت فيه حركة النهضة.

ولم يطل تراجع شعبية حركة النهضة وحدها بل طال مختلف الأحزاب، خاصة حزب قلب تونس الذي وعد بالقطيعة مع حركة النهضة، لكنه تحالف معها ومع ائتلاف الكرامة الشعبي الإسلامي الذي تثار حول ارتباطاته الكثير من الشكوك.

وقال الاستطلاع إن حزب قلب تونس حاز نسبة 8 في المئة من المستجوبين، متقدما على ائتلاف الكرامة والتيار الديمقراطي ثم حزب نحيات تونس. لنحتل حركة الشعب المرتبة الأخيرة بـ2 في المئة، والأحزاب الثلاثة الأخيرة كانت ضمن الحزام الداعم لحكومة إلياس

ومصالحه المباشرة، وهو ما فشلت فيه حركة النهضة.

ولم يطل تراجع شعبية حركة النهضة وحدها بل طال مختلف الأحزاب، خاصة حزب قلب تونس الذي وعد بالقطيعة مع حركة النهضة، لكنه تحالف معها ومع ائتلاف الكرامة الشعبي الإسلامي الذي تثار حول ارتباطاته الكثير من الشكوك.

وقال الاستطلاع إن حزب قلب تونس حاز نسبة 8 في المئة من المستجوبين، متقدما على ائتلاف الكرامة والتيار الديمقراطي ثم حزب نحيات تونس. لنحتل حركة الشعب المرتبة الأخيرة بـ2 في المئة، والأحزاب الثلاثة الأخيرة كانت ضمن الحزام الداعم لحكومة إلياس

السياسية التي جاءت بعد الثورة، وخاصة موقفها من سيطرة الإسلام السياسي و قدرة الإسلاميين على بناء تحالفات هشة مع مجموعات محسوبة على الوسط الاجتماعي، أو منحرفة من ذاء تونس الذي أسسه الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي.

ويشير هؤلاء إلى أن الاستطلاع أكد من جديد تراجع شعبية حركة النهضة بالرغم من سيطرتها على الحكومات المتتالية منذ 2011، وفشلها في تحقيق الوجود التي أطلقتها خلال دورات انتخابية مختلفة، لافتين إلى أن الناخب التونسي لا تعنيه الممارك السياسية وأنه يقيم أداء الأحزاب والحكومات من خلال تأثيرها على مستوى عيشه

تونس - عكس استطلاع رأي جديد صعودا كبيرا لشعبية الدستوري الحر الذي تفرسه عبير موسى، في مقابل تراجع مستر في شعبية حركة النهضة الإسلامية ورئيسها راشد الغنوشي.

وقال الاستطلاع الذي أعده معهد إمرود كونستلتنغ إن الحزب الدستوري الحر تحصل على نسبة 36 في المئة من تصويت التونسيين للانتخابات البرلمانية، فيما اكتفت حركة النهضة التي جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 23 في المئة.

ويرى مراقبون أن فارق 13 نقطة بين الحزبين مؤشر على صعود شعبية رئيسة الدستوري الحر عبير موسى بسبب وضوح مواقفها من المنظومة



الحزب الدستوري
المرحى على 36
في المئة من تصويت
التونسيين